



أخلاقيات القطاع المصرفي في منح القروض للشباب

مقدم من /

منار حاتم محمد عبد الحليم

الباحثة بالدراسات العليا بكلية الحقوق جامعة بني سويف

يعد بحثنا بعنوان "أخلاقيات القطاع المصرفي في منح القروض للشباب" يلقي الضوء على أخلاقيات البنوك والمؤسسات التمويلية في منح القروض للشباب لتنمية القطاع الاقتصادي الذي يقوم به الشباب، من الواجب أن تتوافر فيه شروط معينة لينتج خدمة تتبناها الدولة وتحتاج إلى حماية.

القرروض من المؤسسات المصرفية لها خصائصها التي تميزها ويقوم بها شخصية إعتبارية عامة لها متطلباتها في كيفية أدائها بطريقة إلكترونية متضمنة بعض الجوانب الإيجابية وأخرى سلبية. وجود الخدمة العامة المصرفية لها الدور الأساسي في خلق مجتمعات إقتصادية تبدأ بالإنفتاح بالخدمة حتي تنتهي بتقديم سلعة / خدمة اقتصادية - تقليدية أو إلكترونية - تساهم في تحسين الدخل القومي .

يهدف بحثنا إلى التعرف على الإجراءات التنظيمية والقانونية التي تنعكس اقتصاديا على المجتمع والدولة . وبالرغم من أن هناك مشاكل مرتبطة بالبحث ممثلة في قلة المراجع وضعف الإحصائيات الموثقة وعدم وجود نماذج بنكية موحدة لدى البنوك في تقديمها للحصول على قرض مع التطور الملحوظ في التعاملات الإلكترونية في تقييم أداء الخدمات العامة الإلكترونية، إلا أننا انتهجنا منهجاً اعتمد على الإستنباط وإستقراء ما كتب في هذا الشأن مع التوضيح لبعض الإجراءات التي تتم عملاً بشكل عام في البنوك المانحة للقروض من خلال خطة مكونة من مبحثين هما :

المبحث الأول : مفهوم القيم والأخلاقيات ethics في النشاط الاقتصادي.

المبحث الثاني : الاجراءات العمليه لمنح الإئتمان المصرفي.



المبحث الأول مفهوم القيم والأخلاقيات ethics في النشاط الاقتصادي

الأخلاق الاقتصادية تميز الاقتصادى الماهر في تحديد هدفه الذي يخدم به المجتمع بجانب مصلحته الخاصة. مجموعة القيم والمبادئ الخلقية والسلوكية التي يلتزم بها الاقتصادى الماهر أثناء ممارسة عمله وتلتزم بها المؤسسة الاقتصادية تعد من القيم العامة والتقاليد والتصرفات العامة والخاصة. فالأخلاق تصرف اخلاقي عام للانسان على المستوى الشخصي تحوى مجموعة الواجبات والالتزامات الخاصة التي تنشأ عن ممارسة النشاط الاقتصادي .

أخلاقيات المهنة المصرفية تنعكس من خلال الموظفون العاملون بها ،فهم المؤثرون على مؤسساتهم بمدى التزامهم بالقوانين والأنظمة والأعراف السائدة لتظهر مدى رضا أفراد المجتمع عن المؤسسات المصرفية والحكم عليها بمدى التزامهم بمعايير الاخلاقيات النبيلة للمهنة ومن هنا يظهر مدى الإنتماء والولاء لكل الأطراف ساء من جانب العملاء للمؤسسات أو من جانب المؤسسات للوطن .

تطبيق المعايير الأخلاقية والشفافية في تعيين الموظفين وتنوع فئاتهم كافي لتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص واحترام العادات والتقاليد وبالتالي خلق علاقة جيدة بين المؤسسات المصرفية والمجتمع والمحافظة على تلك العلاقة يدفع المؤسسات المصرفية للعطاء الوفير للمجتمع الذي هو المصدر الرئيسي لتمويل تلك المؤسسات سواء كانت شركات سوق المال أو شركات التأمين أو البنوك وإن كنا تشير إلى البنوك كمثال واضح في هذه الدراسة .

زيادة رضا العميل من أهم العوامل الخاصة بالقيم والأخلاق المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية التي تمارس بهدف الحصول على الربح المرتبط بتحقيق مستوى عالى من الإبداع حتى ولو وصل إلى درجة الثبات فى تحقق الأرباح ، ولا يهتم بمقدار رأس المال المستخدم كبيراً كان أو صغيراً فكلاهما يخضعان لمبدأ واحد أثناء الممارسة وهو أخلاقيات المهنة التي يكتسبها الشخص من تنشئته الاجتماعية والدينية ،وتنعكس عليه فى ممارسته لعمله ونشاطه الاقتصادي ،على إعتباره صمام الأمان للاستثمارين (المادي والبشري) والبعد عن العمل غير المشروع كسواء وتصنيع الأسلحة والمخدرات أو الأفعال غير اللائقة كلعب القمار وممارسة الدعارة ومخالفة النظام العام والآداب ،مما يستوجب ضرورة حماية المتعاملين مع أصحاب الأعمال الذين يباشرونها ،وتعد القيم الاقتصادية المطلوبة هى الأكثر أمانة ونزاهة وشفافية وإحتراماً وإرتباطاً بالدراسات الفنية والعلمية لما لها من مميزات يسعى لها رجال الأعمال فى تحقيق السيطرة والشهرة والتعبير عن الذات والإستقلال والأمن والخدمة الاجتماعية (١)وتعويض الضحايا عن الخسائر التي يتعرض لها المستهلك نتيجة عيوب الصناعة أو الغش .وفى نفس الوقت هى أخلاقيات تكون محل جذب العملاء، وثقة من أفراد المجتمع للمؤسسات الملتزمة بالمبادئ الصحيحة بالتجارة ،فالأخلاق بمجملها هي مجموعة



القواعد والمثل العليا التي تحض الإنسان على عمل الخير وتنهاه عن ارتكاب الشر، وذلك بقصد الوصول به إلى درجة الكمال والسمو الإنساني الراقي^(٢).
التطور الاخلاقي :

رغم أن القيم هي سمات فعلية للأشخاص أو الأفعال، أو الأنظمة أو الأشياء، فمن باب المسلمات أيضا أنه على مدار التاريخ، وعبر الثقافات المختلفة. أخذنا نكتشف تمحيصات مختلفة في مضمون كل واحد منها، التطور الاخلاقي يستلزم تطوراً في طريقة تلقيها أيضاً لنجعل من حياتنا الأفضل دائماً، كذلك تطور لدى الوعي الأخلاقي للمجتمعات الكترونياً او تقليدياً حتى لا يتم وصف الأخلاق بالتخلف أو الرجعية^(٣).

نجاح المؤسسات المصرفية في تطبيق المعايير الأخلاقية وتحديد مسؤولياتها المجتمعية تعكس مدى نجاح النظام الاقتصادي في المجتمع، وتعكس أيضاً التطور الاخلاقي في الأنشطة التي تقوم بها تلك المؤسسات تجاه المجتمع كأهتمام المؤسسات المصرفية تجاه القضايا العامة التي تصيب المجتمع سواء في التعليم أو الصحة أو الإسكان أو المراكز البحثية العلمية، مراكز محاربة الفساد وغسيل الأموال ومكافحة الإرهاب والإقلاع عن التدخين أو المخدرات، أو الوقوف في حالات الكوارث الطبيعية أو دعم الطلاب والخريجين وحماية البيئة من الملوثات وتدوير الخلفات وتنظيم العشوائيات، ومحاربة الدروس الخصوصية وتقديم الدعم المادي والمعنوي للأسر المنتجة لتحسين الدخل القومي من خلال تيسيرات مقدمة لعمل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وحماية المستهلك أو الإهتمام بالنواحي الثقافية والرياضية كل ما سبق يحتاج الاستخدام النقدي كسيولة نقدية مصدرها المجتمع وليس بضائع فقط تدبرها المؤسسة النقدية من أموالها أو بالشراكات مع منتجها ومن المؤكد أن يكون ذلك ضمن ما يتطلبه ويحتاجه الإنسان كحقوق دنيا لهم .
إطار عمل الأخلاقيات الاقتصادية في القطاع المصرفي:

المبادئ الأخلاقية هي أساس العمل الاقتصادي، وغياها يهدد النشاط الاقتصادي بالفشل العام والخاص، لذلك يجب أن يكون من الواضح إظهار هذه المبادئ لتحقيق الغرض المرجو منها .

القيم الاخلاقية لا ينص عليها قانون محدد - باستثناء بعض المهن الذي يصدر لها تشريع خاص - فهي متنوعة بين الاخلاقيات العامة والخاصة التي تساعد في اتخاذ القرار الاقتصادي المناسب وعدم إخفاء العناصر المفروض فيها علم الكافة بها أو احترام الحياة الخاصة للعملاء وجميعها تنبع من السلوكيات الشخصية كالنزاهة والصدق والجرأة واحترام العملاء والالتزام بالحقيقة وعدم الكذب .

الأعمال المصرفية الأخلاقية والاجتماعية في معظم دول العالم ومنها فرنسا والمملكة المتحدة تعد من الأعمال الخاصة من البنوك المجتمعية شكلاً وموضوعاً وكان لها دور بارز في الكساد الاقتصادي والحد من مشكلة البطالة وتنشيط العمل التجاري عن طريق الاهتمام



بالمشروعات الصغيرة بهدف تحسين دخل الفرد والاسرة وخاصة الأسر المحرومة والاقبل فقراً. ولكي يقوم القطاع المصرفي بشكل مشروع يتسم بالذكاء والأخلاقيات في المجتمع يجب عليه أن يدور في الإطار الآتي :

١- الغايات الاجتماعية التي تعتبر أساس وجود القطاع المصرفي ، والتي تتمثل في إرضاء الحاجات الإنسانية التي يحتاجها الفرد من القطاع المصرفي وبشكل جيد للمجموعات المتأثرة بنشاطه .

٢- وجود الآليات الملائمة المشروعة لتحقيق ذلك وفي القطاع المصرفي تتمثل تلك الآليات في المجتمع المعاصر في السوق والمنافسة والبحث عن العائد مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الآليات إنما تشكل الوسائل الملائمة لبلوغ الهدف ، وليس الهدف نفسه .

٣- الإطار القانوني السياسي المرتبط بالمصرف محل النظر ، والذي يتم التعبير عنه في الدول الحديثة بما يسمى بالميثاق الذي يحدد فيه الحقوق والإلتزامات بحسب التشريعات القانونية السارية ، والمتوافقة مع القواعد الدستورية التي يريدها الجميع وليس القطاع المصرفي وحده .

٤- إحتياجات المجتمع وطلبه للوعي الأخلاقي لتوليد الثقافة والثقة وهو أمر ضروري إعادة الحيوية والثقة لكل من المجتمع والقطاع المصرفي .
الأعمال المصرفية التي تلتزم بالمعايير الأخلاقية :

جميع الأعمال المصرفية يجب أن تتسم بالمعايير الأخلاقية ولكن نورد هنا اهم الأعمال :
١- اتقان العمل :

العمل لا ينتج سلعا فقط بل يعد افراد يعيشون الحياة التي صمموها بأنفسهم ؛ فالعمل هو أساس الحياة الاقتصادية يجب ألا يستعبد من يقومون به حتى لا تدفن المهارات والمواهب التي تعدان من المنتجات المؤثرة في السلع والخدمات زاد المردود الاقتصادي.

العمل الجاد الشريف يعود على الفرد والمجتمع ويوضح العلاقة الحاكمة بين الحياة الاقتصادية والفضيلة الأخلاقية ؛ فقمع الأغنياء للفقراء مثل عدم تعاون الفقراء للأغنياء كلاهما مكرهة اقتصادية لأن فرص الفضيلة تظهر في جميع مناحي الحياة ومنها الحياة الاقتصادية .

٢- الحسابات :

بنصوص القانون يفرض على البنوك الإلتزام بالسرية ، ويتعين على القطاع المصرفي الإلتزام بالمعايير الأخلاقية لكي تستمر في عملها ومواجهة المنافسة حرصاً على مستقبل المصرف ونجاحه ولاسيما المتخصص في مجال خبرة معينة كالبناء أو الزراعة ،... تنعكس نجاحات البنك ذات التوجه الأخلاقي على قدرته على جمع أموال كبيرة وسيطرته على السوق بقدر استحوازه على الأموال وتوجيهها نحو الاستثمار في القطاع الجغرافي أو المجتمعي أو الإقليمي .



تخضع الحسابات للتقييم مقابل السياسة الاخلاقية المتبعة من قبل المصرف فكما كان المصرف ملتزم بالعايير الأخلاقية يعطى دلالة ينعكس على المجتمع في شكل تكافل اجتماعي داعما للاقتصاد الاجتماعي .

٣- القروض :

القروض تمثل حصة الأسد بالنسبة للبنوك ، والسلوك الاخلاقي هو شعور بضرورة الوفاء بالواجبات ، اخلاقيات المصرف تنعكس ليس على المقرض فقط لكنه يؤثر في نجاح المقرض أيضاً ؛ فالعملاء يهتمون جيداً بالمصارف التي تحافظ على سريتهم ولا سيما في مجال القروض . قواعد الأخلاق تلعب دور جوهري في تنظيم السلوك الاجتماعي . في البيئة المعاصرة التي تتسم بالتطور الشديد في تبادل وتخزين المعلومات الإلكترونية، يلتزم المصرف بخصوصية العملاء وحماية المعلومات الخاصة بهم وتتبع الإجراءات اللازمة وموصى بها لحماية المعلومات من أجل حماية المعلومات الشخصية الخاصة بالعملاء. فالافصاح عن معلومات سرية تخص العميل ينال من الثقة في المهنة ويعوق المصرف من قدرته على تحصيل مثل هذه البيانات والمعلومات في المستقبل .

المبحث الثاني (٤) الاجراءات العملية لمنح الإئتمان المصرفي

تبدأ مراحل الإئتمان المصرفي بحاجة العميل الى تمويل يتجاوز امكانياته الذاتية ويفترض ان تنتهى هذه المراحل برد التمويل وفوائده واهم هذه المراحل مايلي :

١- تقديم العميل طلب الحصول على تسهيلات ائتمانية على ان يحدد فى الطلب انواع هذه التسهيلات ومبالغها والغرض منها وكيفية ومدى سدادها والضمانات التي يمكن تقديمها .
٢-المقابلة الشخصية والزيادة الميدانية لمقدم الطلب وذلك بهدف التعرف على شخصيته وخبرته فى مجال النشاط وطبيعة هذا النشاط وموقع المشروعات والآلات والمعدات وخطوات العملية الانتاجية ودرجه التكنولوجيا المستخدمة ونظم التخزين وطرق البيع واهم العملاء والموردين .

٣-الاستعلام عن العميل من حيث سمعته ومعاملاته ومدى وفائه بالتزاماته مع الموردين والعملاء ومع البنوك التي يتعامل معاها وهل اتخذت ضده اجراءات قانونيه من عدمه وتعتبر مراحل الاستعلام من اهم مراحل اتخاذ القرار الائتمانى اذا يفترض عدم استكمال الاجراءات اذا تبين من الاستعلام ان العميل لا يفي بالتزاماته

٤-الدراسة الائتمانية وتعتمد هذه الدراسة على الجوانب المالية بصفه اساسية حيث يتم التركيز على تقدير الجدارة الائتمانية للعميل من خلال دراسه القوائم المالية والبيانات والمستندات المكمله بالاضافة الى تحليل حركة حسابات العميل مع البنك وتحاليل سوق الصناعة والمنافسة ودراسة العوامل الاقتصادية والسياسية والمخاطر التي تحيط بالقروض



والتسهيلات الممنوحة له ومدى مناسبة هذه المخاطر مع السياسه الائتمانية للبنك وقد يطلب من العميل فى هذه المرحلة معلومات ومستندات اضافيه كما يستعين بخبرات من خارج البنك لتقييم المشروع او الضمانات المقدمه منه وعادة ما ينتهى بتوصية بمنح او عدم منح الائتمان .

6- عادة ما ينتهى الائتمان من عدمه وفق جدول الصلاحيات الائتمانيه وعادة ما يأخذ القرار الائتماني احد الاسلوبين .

1- اسلوب القرار الائتماني الفردي المتتابع وذلك كان نعرض الدراسة على رئيس قسم الائتمان ثم نائب مدير الفرع.

2- اسلوب القرار الائتماني الجماعي وذلك من خلال لجنة ائتمان بالفرع او المنطقة او المركز الرئيسي.

المطلب الاول (ماهية القروض)

بالرغم من تضارب الشروح حول المفاهيم الاقتصادية للقروض الا ان الجميع يتفق فى كونها مبلغ مالى مدفوع من طرف الجهاز المصرفى للافراد والمؤسسات بهدف تمويل نشاط اقتصادى فى فترة زمنية محددة وذلك بمعدل فائدة فأن القروض المصرفية تعتبر عملية تحويل مؤقتة لرأس المال من زبون اقتصادى لآخر وذلك قصد استغلاله فى نشاط انتاجى او استهلاكى يسدد المبلغ مضافا اليه قيمة الفائدة التى تعتبر تعويضا للمقرض على حرمانه من راسماله .

مصادر القروض وخصائصه:

مصادر القرض يتكون النظام المصرفى من مجموعه المؤسسات المالية والنقدية وهى التى تقوم بعمليات التمويل اى هى التى تقوم بدور الوساطه بين اصحاب الفائض المالى واصحاب العجز المالى وموارد هذه المؤسسات المالية والنقدية فى منح القروض هى

1- الادخار السائل

2- موارد الشركات المالية تأتى من اسواق ورؤس الاموال

3- الموارد المالىه للخزينه العامه.



المطلب الثاني (عناصر الحكم على جدارة المقترض وطرق قياسها)
ولعل ابرز منظومة ائتمانية لقيت قبولا عاما لدى محلى ومانحى الائتمان على مستوى العالم حيث منح القروض هى تلك التى يقوم بها كما منح ائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى عملية المقترح كمقترض او كعميل ائتمان هى ...

1- الشخصية

2- القدرة

3- رأس المال

4- الظروف الاقتصادية

5- الضمان

وهذه العناصر تمثل عملية التحليل الائتماني ويستند اليها رجل الائتمان فى تقدير المخاطر الائتمانية وبالرغم من وضوح طرق قياس هذه العناصر الا ان هذه العناصر لم تلق العناية وحسن التقدير ربما لعدم كفايه المعلومات بما يعوق القيام بالدراسة الائتمانية او ربما تكون بسبب المظهر من جانب احد كبار العاملين بالجهاز المصرفى او بتوصية من احد الشخصيات .

1- الشخصية

ويقصد بها دراسة شخصيه العميل المقترض وسمعته وملامح تلك الشخصيه ومدى اقتناع المحلل الائتماني بأمان كامل فى التعامل كبنك مع هذا العميل من منظور ائتماني هذا العنصر من اهم العناصر التى يتعين دراستها قبل اتخاذ اى قرار بمنح الائتمان لعميل ما وهى يعنى ايضا ان المقترض ايا كان شكله القانونى يسدد التزاماته بانتظام من عدمه والحكم على سمعة القائمين على ادارة المنشأة وكفاءة العاملين على ادارة النشاط ودرجة التاهيل العلمى ويمكن قياس هذه العناصر من خلال الحصول على استعلام عن طريق السوق للتعرف على مدى وفائه بتعهداته والتزاماته قبل مورديه والحصول على استعلام عن طريق اذا كان يتعامل مع بنوك اخرى او عن طريق البنك اذا كان هناك تعامل سابق مع البنك ذاته الذى يريد الحصول منه على التمويل او التسهيل. التعرف على مركزه الائتماني للوقوف على مدى حصوله على تسهيلات ائتمانية .

2- القدرة على الدفع

ويغنى قياس قدرة العميل المقترض على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض وخدمته اى الالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات او يعنى القدرة على سداد الديون فى مواعيدها او قدرة النشاط على توريد ايرادات ممكنه من سداد التمويل او التسهيل الائتماني وفوائده وتوليد ارباح ويمكن الحكم عليها من خلال مؤشرات منها

1- صافى الدخل بالنسبة للافراد



- 2- صافى المبيعات وذلك بالنسبة لشركات الخدمات
- 3- صافى الايرادات وذلك بالنسبة لشركات الخدمات
- 4- صافى الربح وذلك بالنسبة لتمويل المعدات الرأسمالية

3- رأس المال

ويقصد بها ملاءمه العميل المقرض وقدرة حقوق ملكيته على تغطيه القرض الممنوح به حين تأزم الامور لديه ومن ثم استعادة البنك لما سبق ومنحه لذلك العميل فى اسوأ الظروف وهو يعنى ايضا الحكم على مدى مساهمه العميل المالية فى نشاطه بتوفير التمويل الذاتى ومدى موائمته مع التمويل الخارجى.

4- الظروف المحيطه بالعميل

والمقصود بها قيام المحلل الائتمانى بدراسة المناخ الاقتصادى العام والذى يحمل فيه كل من البنك والعميل طالب الائتمان ومدى تناسب نشاط العميل مع الاتجاه الاقتصادى العام السائد من عدمه

الظروف المحيطه بالعميل

عادة ما تخرج عن ارادة وسيطرة العميل والبنك فهناك مجموعه من عوامل البيئه الخارجيه يصعب السيطرة عليها هى البيئه الاقتصادية .

البيئه السياسيه والقانونيه

النظام السياسى ومدى استقراره وسرعة الفصل فى المنازعات والنظام التشريعى السائد ومدى الاحترام الذى يحظى به

البيئه الإجتماعيه والثقافيه

مدى تقبل المستهلك للمنتج الذى ينتجه العميل
مدى انتشار الوعي المصرفى لدى الافراد
المعتقدات الدينيه
التوزيع الجغرافى



5- الضمان

وهي نقطة محورية في مختلف عمليات الائتمان ومنح القروض حيث تعنى ضرورة ان يحصل البنك على ضمانات كافية تؤهله لاسترداد ما سبق وان منحناه في صورة قروض للعميل من خلال قيامه بالتصرف في هذه الضمانات وقت تأزم الامور لدى عميله والضمان هو تحسين اوضاع القرض وتوفير الحماية للبنك ضد المخاطر الا ان الضمانات ليست هي الامان الوحيد للبنك والتي تجعله بعيد عن المخاطر وانما يتعين دراسته العناصر السابقة دراسته دقيقة لان القرض يمنح ليس لتقديم ضمان وانا يمنح لان عميله اهل للثقة وقادر على ادارة اموال البنك بكفاءة واستخدامها في الغرض من مصدر معروف ومقبول وكمبدأ عام لا يؤخذ الضمان وانما يؤخذ على اساس انه يمكن الاستفادة به في حاله فشل المصدر الطبيعي للسداد

المطلب الثالث (السياسيات الأساسية للإقراض)

ان ضخامة حجم الاستثمار في القروض وصعوبه التخلص منها قبل تاريخ الاستحقاق والاتجاه نحو طرح قروض طويله الاجل تظل اموال البنك حتى يحل أجلها المالي حتى يقتضى ضرورة وضع سياسات مكتوبه للإقراض تضمن سلامه الاموال المستثمرة كما تضمن تحقيق عائد يتلاءم مع المخاطر التي ينطوى عليها قرار الاقراض وعادة ما تتعلق السياسات الرئيسية للإقراض والتشكيلييه التي تتطون منها محفظه القروض والمستويات التي من سلطتها اتخاذ القرار وشروط التعاقد ومتابعه القروض والملفات التي تتضمن مستندات وبيانات كل قرض .

حجم الاموال المتاحة للإقراض:

عادة ما تنص سياسات الاقراض على ان لاتزيد القيمة الكلية للقروض عن نسبه معينه من الموارد المتاحة التي تتمثل اساسا في الودائع والقروض وراسمال وهي بهذا الشكل تعد سياسه مرنة ويرتفع وينخفض في ظلها حجم الاستثمار في القروض وفقا لارتفاع او الانخفاض في حجم تلك الموارد وتتوقف النسبة المقررة على الاستقرار الذي تتصف به ودائع البنك على ان يلاحظ في هذا الصدد انه على الرغم من تصنيف الودائع الجاريه على انها ودائع تحت الطلب اذا يمكن سحبها في اى وقت فإن هناك جزء كبير من هذه الودائع يتصف بقدر كبير من الثبات والاستقرار شأنه في ذلك شأن الودائع لاجل ووظايع التوفير ومن المتوقع ان يسترشد القائمين على التنفيذ بالنسبة المقررة للإقراض ففى فترة الرواج ينبغي عليهم تحقيق تلك النسبة دون حدوث تجاوز يكون من شأنه ان يضعف المركز المالي للبنك من حيث



السيولة وفي فترات الكساد يتوقع انخفاض النسبة الفعلية لاقراض عن النسبة المقررة وذلك في حدود ما هو سائد بين تلك البنوك المنافسه المماثلة من حيث الحجم .
خاتمة

عاده ما تضع البنوك سياسه مكتوبه لمنح القروض توضع فيها ما ينبغي اتباعه عندما يتقدم العملاء بطلبات اقراض ومن المتوقع ان تتصف تلك السياسه بالمرونة خاصة اذا ما كان مقدم الطلب من العملاء الرئيسيين وبما ان ان القروض التي تطلبها المؤسسات تكون في اغلب الاحيان موجهه نحو تمويل المشاريع الإستثمارية فإن ذلك يحتم عليها متابعة ومراقبه مدى سير تلك المشاريع لبلوغ الاهداف المرجوة منها ولا يتم ذلك الا باستخدام تقنيات واساليب مختلفة من بينها تقنية الموازنة الاستثمارية.

المراجع :

١. د. السيد عبد القادر زيدان : مبادئ العلوم السلوكية ، بدون ناشر ، ٢٠١٢ ، ص ١٨٩ .
٢. د. رضا عبيد ، د. نشأت ادوارد ناشد: مبادئ القانون ، بدون ناشر ، ٢٠٠٩ ، ص ١٥٨ .
٣. عديلة كورتينا : مواطنون في العالم نحو نظرية للمواطنة ، مكتبة الاسرة ، ٢٠١٥ ، ص ١٦٣ .
٤. نماذج من بعض البنوك المصرية في كيفية منح القروض للشباب بهدف عمل مشروعات والإجراءات المتبعة فيها .